



مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي

محمود عبدالسلام ابراهيم قلم

كلية العلوم المالية والادارية التطبيقية بنت بيه

الكلمات المفتاحية:

التعليم العالي
محاسبة المسؤولية
مقومات محاسبة المسؤولية

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في مؤسسات التعليم العالي والتي امكن التواصل معهم وقت اجراء الدراسة، وذلك من خلال التعرف على مدى توفر مقومات محاسبة المسؤولية والمتمثلة في المقومات التي تدعم تطبيق هذا النظام وهي الهيكل التنظيمي، والنظام المحاسبي، ونظام الموازنات، ونظام للتقارير ونظام للحوافز، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المراكز القيادية بتلك المؤسسات والمتمثلة في المدير ونائبة، والعاملين بالمراكز القيادية العليا بالمؤسسات، ومن خلال التحليل تم التوصل الى مجموعة من النتائج ومنها وجود مقومات لتطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي والمتمثلة في وجود هيكل تنظيمي، ونظام للتقارير والموازنات التخطيطية ونظام محاسبي ونظام للحوافز، وجاء في المرتبة الاولى وجود هيكل تنظيمي يدعم تطبيق محاسبة المسؤولية، وفي المرتبة الاخيرة جاء وجود مقوم لنظام الموازنات تدعم تطبيق محاسبة المسؤولية، ومن خلال التحليل وبالرغم من وجود غالبية المقومات في مؤسسات التعليم التقني الا ان نتائج التحليل اظهرت وجودها قريبة من معايير القبول، وعليه اوصت الدراسة بإعطاء التفويض والصلاحيات لاتخاذ القرارات في كل مركز من مراكز المسؤولية، وأن يتم منح الحوافز والمكافآت ومرتببات أعضاء هيئة التدريس والموظفين في مواعيدها، والاعتماد على استخدام نظام الموازنات التخطيطية كأحد الأساليب الهامة لتقييم الاداء العملي مع ضرورة اشتراك كافة مراكز المسؤولية لإعداد هذه الموازنات وإعداد التقارير في كل مراكز المسؤولية واشتراك الجميع في إعدادها.

The extent to which responsibility accounting can be applied in higher education institutions

Mahmood Abdessalam Ibrahim galm

College of Applied Administrative and Financial Sciences, Bent Baya, Libya

Keywords:

high education
Responsibility accounting
Elements of liability accounting

ABSTRACT

The study aimed to identify the possibility of applying responsibility accounting in higher education institutions represented in higher education institutions, which it was possible to communicate with them at the time of conducting the study, by identifying the availability of the elements of responsibility accounting represented in the ingredients that support the application of this system, which are the organizational structure, and the accounting system And a system of budgets, a system of reports and a system of incentives, where the descriptive analytical approach was used, and a set of statistical methods were used. Among the results, including the existence of elements for the application of responsibility accounting in higher education institutions, represented in the presence of an organizational structure, a system of reports and planning budgets, an accounting system and an incentive system. Responsibility, and through analysis, despite the presence of the majority of the ingredients in educational institutions However, the results of the analysis showed that they are close to the acceptance criteria, and accordingly the study recommended giving authorization and powers to take decisions in each of the responsibility centers, and that incentives, rewards, and salaries of faculty members and employees be given on time, and relying on the use of the planning budgets

*Corresponding author:

E-mail addresses: mahmoodglm@gmail.com

Article History : Received 15 July 2021 - Received in revised form 31 August 2021 - Accepted 15 September 2021

system as one of the important methods for evaluating Practical performance with the need for the participation of all responsibility centers to prepare these budgets and prepare reports in all responsibility centers and the participation of everyone in preparing them.

1. المقدمة

2-2 دراسة حوري (2013) [4] بعنوان: مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية، حيث تم تطبيق الدراسة على الجامعات الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يعتبر مستوى التقدير للعاملين في الجامعات المبحوثة للممارسات التي تدل على محاور محاسبة المسؤولية كان بدرجة متوسطة، وأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة حول مدى تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في الجامعات الأردنية تعزي إلى العوامل الديمغرافية والوظيفية بشكل عام. وكانت أهم التوصيات: أن تقوم إدارة الجامعات في المملكة الأردنية الهاشمية المبحوثة بالمساهمة في تطبيق مقومات نظام محاسبة المسؤولية خاصة في الجانب الذي يتعلق بنظام الحوافز، وضرورة أن تعمل إدارة الجامعات الأردنية المبحوثة بالاعتماد على بعض من الجوانب للأنظمة المعيارية والموازنات في مشاركة العاملين في إعداد الموازنات التخطيطية حسب الدائرة التي يتبع لها، وضرورة زيادة درجة المرونة في فصل الموازنة التخطيطية لكل مركز من مراكز المسؤولية عن موازنة الجامعة الإجمالية..

3.2 دراسة صباح جابر (2013) [6] بعنوان محاسبة المسؤولية ودورها في تقييم الأداء في معاهد هيئة التعليم التقني في الصويرة في بغداد. تهدف الدراسة إلى التعرف على نظم محاسبة المسؤولية والدور الذي يمكن ان تلعبه في تقييم كفاءة الأداء للمستويات الادارية المختلفة، مما يساعد في توجيه القرارات الادارية نحو معالجة الانحرافات. وأستند البحث على فرضية مفادها: "يؤدي استخدام نظام محاسبة المسؤولية إلى تقييم الأداء في معاهد هيئة التعليم التقني" وتم التوصل إلى مجموعته من النتائج النظام أهمها وجود هيكل تنظيمي جيد ، ونظام فعال للتقارير الدورية (تقارير الأداء وتقارير الرقابة) ، ووجود نظام حوافز جيد

4-2 دراسة كحيل عام 2017 [9] بعنوان مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية) دراسة حالة: الجامعة الاسلامية بغزة) . هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعة الاسلامية بغزة، وكذلك معرفة مدى وجود مقومات محاسبة المسؤولية في الجامعة الاسلامية بغزة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: يتوفر لدى الجامعة الاسلامية بغزة مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية حيث اتضح وجود هيكل تنظيمي معد وفقا لأسس العلمية بدرجة كبيرة، ووجود نظام محاسبي معد وفقا للأسس العلمية قد حصل على أعلى درجة موافقة من بين مجالات الدراسة، في حين أن تطبيق نظام الحوافز وفقا للأسس العلمية حصل على أقل درجة موافقة من بين مجالات الدراسة. وبناء على نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها: العمل على توافق التغيير في الهيكل التنظيمي للجامعة مع التغيير في استراتيجيتها، وإعطاء المزيد من التفويض والصلاحيات لاتخاذ القرارات المسؤولين ومدراء مراكز المسؤولية المختلفة، وأن يتم ربط نظام الموازنات التخطيطية بنظام حوافز ومكافآت للموظفين في مختلف المستويات الإدارية للجامعة، والعمل على تطوير نظام الحوافز والمكافآت والعلوات المعمول به.

تعتبر محاسبة المسؤولية أحد أساليب الرقابة وتقييم أداء العاملين في المؤسسات ويعتبر من الأساليب الحديثة في المحاسبة الادارية المختصة بتقييم أداء الموظفين مع اختلاف تخصصاتهم الوظيفية(صناعية، تسويقية، ادبية) ومستوياتهم الادارية المختلفة لمساءلتهم عن نتيجة اعمالهم مقارنة بالأداء المخطط، ويتطلب تطبيق هذا الأسلوب وجود مجموعة من المقومات اللازمة لتطبيقها بشكل جيد ويمكن تطبيق محاسبة المسؤولية في جميع القطاعات سواء كانت تجارية او خدمية او شركات التأمين وجميع الادارات الحكومية(كحالة، حنان، 1997) [8]، وعليه فإن نظام محاسبة المسؤولية يهدف الى الرقابة على الاداء وتقييمه في ضوء قيام الافراد والمسؤولين في تنفيذ واجباتهم في حدود الصلاحيات المفوضة لهم وفق مبدأ التكلفة المناسبة في الوقت الملائم، وذلك بربط التقارير المحاسبية بفعالية العاملين(آل آدم ، عبدالرزاق، 2000) [2] كما واكبت محاسبة المسؤولية تطور المحاسبة الادارية وأنظمة المعلومات المالية والإدارية حيث تطورت لتلبي احتياجات الإدارة وصارت تؤدي دور هام في عمليات تقييم الاداء وكذلك في عملية التخطيط والرقابة على الموارد المتاحة، وتعتبر محاسبة المسؤولية المحور الأساسي تجاه تنمية الإيجابيات، في المؤسسات الاقتصادية والخدمية حيث تؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد، ومكافحة الانحرافات السالبة في المؤسسات (جمعة 2011) [3]، ويعتمد هذا النظام في تقييم الاداء من خلال وجود هيكل تنظيمي موحد في كل المؤسسات(الكليات والمعاهد العليا)، وما يعزز دراسة امكانية تطبيقه في مؤسسات التعليم العالي وجود مجموعة من الاقسام الادارية والعلمية ومن أهمها قسم الإيرادات الذاتية والذي بدوره يعكس امكانية استثمار المؤسسات للعديد من المعدات الموجودة في الاقسام الخاصة بها، الأمر الذي يتطلب تفويض السلطات والصلاحيات للمؤسسة وما يتبعها من زيادة المسؤوليات وذلك بسبب زيادة حجم وتوسع المؤسسات، وما ينتج عن ذلك من الصعوبات في الاشراف والمتابعة (هيتجر وماتولتس، 2004) [12]

2. الدراسات السابقة:

1.2 دراسة مرتجي (2007) [10] بعنوان: قياس امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية. هدفت الدراسة إلى قياس إمكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على دراسة مدى توفر مقومات محاسبة المسؤولية في الجامعات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أنه يوجد إمكانية من أجل أن يتم تطبيق نظام محاسبة المسؤولية في جامعات فلسطين بدرجة متوسطة، أنه توجد كافية مقومات محاسبة المسؤولية وكانت أهم التوصيات: توعية العاملين في جامعات فلسطين و بشكل خاص الإدارة العليا بأهمية أن تعمل على تطبيق محاسبة المسؤولية والذي له التأثير الإيجابي على مستويات الأداء وفقا لتطبيق نظام، فيها، والعمل على تطوير الأنظمة المحاسبية والمتعلقة بالهيكل التنظيمي لمحاسبة المسؤولية، انشاء نظام معايير يعتمد على التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية ونظام للتقارير الرقابية يترابط مع كل مركز مسؤولية ونظام حوافز فعال، من أجل أن تستطيع الإدارة العليا أن تضع مسؤولية الانحرافات على المسؤول عنها.

8. الجانب النظري: سنتناول بعض النقاط بشكل مختصر جداً بسبب الشروط الموضوعية مسبقاً من لجنة المؤتمر وبإمكان القارئ الاطلاع على كتب المحاسبة الادارية للإضافة وهي كالتالي

1.8. مفهوم محاسبة المسؤولية:

وعرف نواف فخر "بأنها المحاسبة التي تنظم في إطار مراكز المسؤولية حيث تهتم بإثبات عناصر المدخلات للنفقات المختلفة التي تخضع لإشراف مستوى إداري معين ومقارنتها مع مؤشرات الأداء المعيارية وقياس كفاءة الأداء - على أثر ذلك - والتقرير عنها للجهات الإدارية الأعلى للاطلاع واتخاذ ما يلزم من إجراءات". (فخر، 1998) [7]

2.8. أهداف محاسبة المسؤولية:

وهناك عدة أهداف تسعى محاسبة المسؤولية في تحقيقها منها (الفضل وشعبان 2003) [11]

1.2.8 إيجاد علاقة مباشرة بين التكاليف والإيرادات والأشخاص المسؤولين عنها على أساس إمكانية التحكم والقابلية للرقابة، حيث التكاليف وإيرادات تتبع مسؤولية مباشرة من هؤلاء لأشخاص.

2.2.8 أسلوباً فعالاً حيث يساعد في التنفيذ والرقابة على العمليات بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

3.2.8 تصنيف وتجميع وتحليل عناصر التكاليف والإيرادات بالنسبة لوحدة المسؤولية، حيث انه يتم تحديد حجم المشكلات الإدارية الانحرافات بالنسبة لكل فرد تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

4.2.8 يعمل على تطوير المحاسبة والتقارير الرقابية، حيث يلزم تطوير النظام المحاسبي القائم ونظام التقارير من خلال عملية ربط مباشر مع الهيكل التنظيمي في المنشأ.

5.2.8 تسهيل عمليات الرقابة على الأنشطة وتقييم الأداء من خلال التقرير عن المعلومات بواسطة محاسبة المسؤولية.

كما يساهم نظام محاسب المسؤولية في تطبيق نظام الإداري بالأهداف وذلك من خلال الربط بين الموازنات التخطيطية ومراكز المسؤولية (الحارس، 2004) [1].

3.8 خصائص محاسبة المسؤولية: تتمثل الخصائص لهذا النظام في الآتي (اللاهمة، 2008) [5]:

1.3.8. تعد محاسبة المسؤولية احد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

2.3.8. تعتبر محاسبة المسؤولية أداء في المؤسسات وجزء من نظام الرقابة الداخلية.

3.3.8. تعتمد محاسبة المسؤولية على الموازنات التخطيطية .

4.3.8. ترتبط محاسبة المسؤولية بالهيكل التنظيمي الخاص بالمؤسسة حيث يمكن تقسيمها إلى مراكز مسؤولة.

5.3.8. يتم من خلال محاسبة المسؤولية إصدار تقارير عن أداء مراكز المسؤولية حيث تقدم للإدارة العليا لاتخاذ القرارات اللازمة .

4.8 : مقومات محاسبة المسؤولية: اجمع العديد من كتاب المحاسبة الادارية الى ان مقومات محاسبة المسؤولية تتمثل في الآتي

1.4.8. التنظيم الإداري السليم 2.4.8 نظام المعلومات المحاسبي

3.4.8. النظام المعيارى والموازنات التخطيطية. 4.4.8 نظام التقارير

5.4.8. نظام الحوافز

3. مشكلة البحث: نظراً لما لوحظ في العديد من مؤسسات التعليم العالي من عدم تفعيل التام لبعض الاقسام ومنها على سبيل المثال لا الحصر قسم الإيرادات الذاتية او الاستثمار، ونظراً لكون النظم المحاسبية المعمول بها في مؤسسات التعليم العالي هو (المحاسبة الحكومية). والتي بدورها لا تساعد على توفير البيانات والمعلومات التحليلية خلال الفترة المالية، مما يصعب معه إيجاد نظام يمكن الاعتماد عليه في تقييم الاداء، ولكون المحاسبة الحكومية تمتاز بتداخل بيانات الفترة المالية بدرجة كبيرة مما يستدعي الكثير من التسويات الختامية بهدف تحديد نصيب كل فتره، ولكونها تعتمد على الموازنة العامة للدولة، عليه يمكن صياغة اسئلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: (ما مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم التقني الليبية من خلال توفر مقوماتها) و للإجابة على هذا التساؤل سيتم صياغة الاسئلة الفرعية التالية:

1.3. ما مدى وجود هيكل تنظيمي فعال في مؤسسات التعليم العالي

2.3. ما مدى وجود موازنات تخطيطية في مؤسسات التعليم العالي.

3.3. ما مدى وجود نظام محاسبي فاعل في مؤسسات التعليم العالي.

4.3. ما مدى وجود نظام للتقارير المالية في مؤسسات التعليم العالي.

5.3. ما مدى وجود نظام للحوافز في مؤسسات التعليم العالي.

4. فرضيات الدراسة: الفرضية الرئيسية (عدم توافر مقومات محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي)

ولاختبار صحة هذه الفرضية سيتم صياغة الفرضيات الفرعية:

1.4. عدم توافر هيكل تنظيمي فعال في مؤسسات التعليم العالي.

2.4. عدم توافر موازنات تخطيطية في مؤسسات التعليم العالي.

3.4. عدم توافر نظام محاسبي فاعل في مؤسسات التعليم العالي

4.4. عدم توافر نظام للتقارير المالية في مؤسسات التعليم العالي

5.4. عدم توافر نظام للحوافز في مؤسسات التعليم العالي

5. هدف الدراسة: يهدف هذا البحث الى التعرف على مدى توافر مقومات محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي وذلك من خلال التعرف على مدى توافر مقومات محاسبة المسؤولية فيها.

6. أهمية الدراسة: تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تدرس أحد مجالات المحاسبة الإدارية ألا وهي محاسبة المسؤولية، كما أنها محاولة لتطبيق هذا النظام على أحد أهم القطاعات الأكاديمية في الجنوب الليبي كالمعاهد والكليات، والسعي لبيان المزايا الممكن تحقيقها من واقع تطبيق نظام محاسبة المسؤولية، كما أنها تساعد على حسن استغلال الاستثمارات الموجودة في المباني والأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية المتواجدة داخل هذه المؤسسات التعليمية من اجل المساهمة في تقديم مستوى متميز من الخدمات التعليمية للطلاب. حتى تتمكن الإدارة من الرقابة على هذه الاستثمارات فإن هناك حاجة لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية، الذي يساهم في الرقابة على مراكز المسؤولية.

7 منهجية الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة وتحليل ما ورد في الفكر المحاسبي عن موضوع مقومات محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال الاطلاع على بعض الكتب والدوريات العربية والاجنبية وما اصدرتها المنظمات العلمية والمهنية في هذا الشأن.

وهذا ما قد يعزز الاعتماد على البيانات في استخلاص النتائج، وان ما نسبته 70% من المشاركين من حملة التخصصات المالية الامر الذي قد ينعكس على المامهم بمحاسبة المسؤولية ومقوماتها وان هذا الامر قد يزيد في دقة النتائج المتحصل عليها، وان اغلب المشاركين لديهم خبرة لا تقل عن 5 سنوات ونسبتهم 89.9% وان هذا الامر يؤكد لنا من أن البيانات المتحصل عليها يمكن الاعتماد عليها.

الجدول رقم (3) الجنس والمؤهل

الجنس	العدد	النسبة	المؤهل	العدد	النسبة
ذكر	39	75%	ماجستير	15	28.8%
أنثى	13	25%	بكالوريوس	15	28.8%
			دبلوم عالي	22	42.3%
الإجمالي	52	100%	الإجمالي	52	100%

الجدول رقم (4) التخصص وسنوات الخبرة

التخصص	العدد	النسبة	سنوات الخبرة	العدد	النسبة
محاسبة	14	26.9%	اقل من 5 سنوات	6	11.5%
إدارة	7	13.5%	من 5 الى اقل من 10	22	42.3%
تمويل	1	1.9%	من 10 الى اقل من 15	9	17.3%
أخرى	30	57.7%	من 15 الى اقل من 20	9	17.3%
الاجمالي	52	100%	20 سنة فما فوق	6	11.5%
			الاجمالي	52	100%

المحور الثاني: تحليل البيانات الأساسية واختبار فرضيات الدراسة:

لتحليل البيانات الأساسية المتعلقة بالدراسة سيتم التركيز على المتوسط الحسابي والوزن النسبي لكل فقرة ومحور من محاور الدراسة، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام المتوسط الحسابي بناء على التوصيات النهائية للجنة المؤتمر الدولي الرابع للعلوم والتكنولوجيا بجامعة سها الاجمالي لتعزيز النتائج حول امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي، واختبار فرضية الدراسة التي تنص على (عدم امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي) تم صياغتها في فرضيتين صفرية وبديلة، وعليه اذا كانت قيمة المتوسط الاجمالي اعلى من المتوسط النظري يتم رفض الفرضية

الفرضية الصفرية H_0 : عدم امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي

الفرضية البديلة H_1 : امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي

المحور الاول: محور الهيكل التنظيمي والمتعلق بالفرضية الفرعية الاولى (عدم توافر مقومات الهيكل التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي): من خلال الجدول رقم 5 تبين بأنه يوجد رئيس قسم او مدير لكل مركز مسؤولية في المؤسسة وجاء في المرتبة الاولى وبمتوسط حسابي قدر بـ 4.3462 وبمتوسط نسبي 86%، وفي المرتبة الثانية تبين بأنه يوجد لدى المؤسسة هيكل تنظيمي وإداري واضح وبمتوسط حسابي قدر بـ 4.250 وبمتوسط نسبي 85%، وجاء في المرتبة الاخيرة بأنه يتم إعطاء التفويض التام لكل مسؤول في الأقسام والإدارات المختلفة للقيام بعمليات التخطيط وبمتوسط قدر بـ 3.6154 وبمتوسط نسبي 72.30%، وجاءت نتيجة هذه الفرضية بتوفر مقومات الهيكل التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي حيث كانت قيمة المتوسط الاجمالي 3.912 وهي اعلى من المتوسط النظري 3 عليه رفض الفرضية المذكورة اعلاه.

9. الدراسة الميدانية: سنتناول الجانب العملي من خلال دراسة الفقرات المبينة لاحقاً من مجتمع الدراسة والاساليب الاحصائية الى النتائج وتوصيات الدراسة تباعاً:

9-1 مجتمع وعينة الدراسة: تكون من عينة من العاملين بالقسم المالي والإداري في المعاهد والكليات التالية وهي (المعهد العالي للعلوم والتقنية وادي الأجلال – كلية العلوم المالية والإدارية التطبيقية بنت بيه - المعهد الصحي اوباري – المعهد العالي للتقنية النفطية جرمه – كلية تقنية السياحة والاثار جرمه - كلية التقنية الهندسية الغريفة - كلية التقنية الطبية اوباري - كلية العلوم والتقنية سها - كلية التقنية الهندسية سها - المعهد العالي غات، المعهد العالي للمهن الشاملة الشاطي)، ونظراً لصعوبة الوصول الى الجميع وقت إجراء الدراسة فقد تم توزيع عدد 52 استبيان

9-2 تصميم أداة الاستبيان: تم تصميمها بطريقة تسهل على المشارك في الإجابة على اسئلة الاستمارة وقد اشتمل على رسالة إرفاق فيه نبذة عن الدراسة وأيضاً على محور البيانات الشخصية، ومحور البيانات الأساسية والتي تتضمن مقومات محاسبة المسؤولية، وتم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي بطبيعة الاسئلة الايجابية

9-3 الاساليب الاحصائية المستخدمة: تم استخدام الاختبارات التالية) اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة، اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة، اختبار كولمورف سمرنوف للتوزيع الطبيعي، اختبار T لفرضيات الدراسة عند مستوى دلالة 0.05):

9-3-1 اختبار التوزيع الطبيعي: يتضح من الجدول رقم (1) ان قيمة SIG اكبر من مستوى الدلالة 0.05 عليه فيمكن القول ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يجب القيام باختبارات معلمية

الجدول رقم 1: اختبار كولمورف

البيان	عدد الفقرات	القيمة الاحتمالية
مقومات محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي	34	0.200

9-3-2 اختبار الثبات والصدق: يتضح من الجدول رقم (2) ان قيم معامل الثبات تتراوح بين (0.979.0.992) ولجميع البيانات بلغ (0.996) كما ان معامل الصدق يتراوح بين (0.989.0.995) ولجميع البيانات بلغ (0.997) ويعني هذا ان الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفع ودال احصائياً ويمكن الاعتماد عليه في التحليل واختبار الفرضيات وصياغة النتائج.

الجدول رقم 2: معامل الفا كرونباخ لمقومات محاسبة المسؤولية

البيان	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
محور الهيكل التنظيمي	7	0.979	0.989
محور النظام المحاسبي	7	0.979	0.989
محور نظام الموازنات	6	0.982	0.990
محور التقارير	7	0.989	0.994
محور الحوافز	7	0.992	0.995
الاجمالي	34	0.996	0.997

9-3-3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات ومناقشتها.

المحور الاول البيانات الشخصية: يتضح من الجدولين رقم (3) و (4) على التوالي أن عدد المشاركين في البحث اغلبهم من فئة الذكور بنسبة 75%، وهذا مؤشر على توالي الذكور للمناصب العليا بمؤسسات التعليم العالي، كما يتضح بأن مراكز المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي تمنح لحملة المؤهلات من بكالوريوس وماجستير وبنسبة 65.6% اكبر من حملة الدبلوم العالي،

قدر بـ 3.23 وبوزن نسبي قدر بـ 64.61%، وجاءت نتيجة الفرضية بالرفض

حيث ان قيمة المتوسط الحسابي اعلى من المتوسط النظري 3

الجدول رقم (7) المحور الثالث: نظام الموازنات

الرتبة	الوزن النسبي	المتوسط	البيان
1	0.730	3.65	1. تعتمد المؤسسة في تقدير التكاليف والإيرادات على إعداد للموازنات التخطيطية
2	0.692	3.46	2. يتم ربط التكاليف والإيرادات بالأشخاص المسؤولين عنها بشكل مباشر
6	0.646	3.23	3. يتم إعداد الموازنات التخطيطية من خلال اشتراك كافة الأطراف في مراكز المسؤولية بالمؤسسة
5	0.653	3.26	4. بالإمكان فصل الموازنات التخطيطية بكل مراكز المسؤولية عن الموازنات الإجمالية
3	0.684	3.42	5. يتم ربط الموازنات التخطيطية بنظام الحوافز الممنوحة لكل مركز من مراكز
4	0.661	3.30	6. يتم في نهاية كل فترة مالية مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط في الموازنة لغرض تقييم الأداء
	0.678	3.39	الفرضية الثالثة

المحور الرابع : نظام التقارير والمتعلق بالفرضية الفرعية التي تنص على (عدم توافر نظام للتقارير يمكن الاعتماد عليه في تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي: فمن خلال الجدول رقم (8) تبين بأنه يتم إعداد التقارير بشكل واضح ودقيق وسهل الفهم وبمتوسط حسابي قدر بـ 3.8077 وجاء في نفس المرتبة بأنه تهتم التقارير بالجوانب المالية والغير مالية لكل مركز من مراكز المسؤولية، وفي المرتبة الاخيرة تبين بأنه يتم ربط كل تقرير معد بمركز المسؤولية المسؤول عن إعدادة وبمتوسط قدر بـ 3.42، وجاءت نتيجة الفرضية بالرفض حيث ان قيمة المتوسط الاجمالي بلغت (3.64) وهي اعلى من المتوسط النظري 3.

المحور الخامس: نظام الحوافز: والمتعلق بالفرضية الفرعية التي تنص على (عدم توفر نظام للحوافز يمكن الاعتماد عليه في تطبيق محاسبة المسؤولية) من خلال الجدول رقم (9) تبين بأن الحوافز الممنوحة العاملين تشجع على أداء الأعمال بشكل جيد وبمتوسط قدر بـ 3.75 وجاء في المرتبة الاولى، وفي المرتبة الثانية بأن نظام الحوافز للموظفين فاعل ويساهم في تحسين أداء الموظفين وبمتوسط قدر بت(3.65)، وجاء في المرتبة الاخيرة بتوافر رضا لدى العاملين على نظام حوافز والمكافآت وبمتوسط قدر بـ 3.13، وجاءت نتيجة الفرضية بالرفض حيث ان قيمة المتوسط الاجمالي بلغت 3.4 وهي اعلى من المتوسط النظري 3

الجدول رقم (8) نظام التقارير

الرتبة	الوزن النسبي	المتوسط	البيان
4	0.7114	3.557	1. يتم إعداد تقارير دورية لتقسيم الأداء في كل مركز من مراكز المسؤولية
6	0.684	3.423	2. يتم ربط كل تقرير معد بمركز المسؤولية المسؤول عن إعدادة
2	0.726	3.634	3. يوجد توصيف لشكل التقرير المطلوب إعدادة في كل مركز من مراكز المسؤولية
1	0.7614	3.807	4. يتم إعداد التقارير بشكل واضح ودقيق وسهل الفهم
3	0.75	3.750	5. تقوم المؤسسة بمتابعة وتصحيح الانحرافات المهمة بعد وضع سبل علاجها
5	0.7038	3.519	6. يتم استخدام التكاليف المعيارية في تقدير تكاليف انجاز الأعمال داخل كل مركز مسؤولية
1	0.7614	3.807	7. تهتم التقارير بالجوانب المالية والغير مالية لكل مركز من مراكز المسؤولية
		3.6429	اجمالي المحور

الجدول رقم (5) المحور الاول: الهيكل التنظيمي

الرتبة	الوزن النسبي	المتوسط	البيان
2	0.85	4.25	1. يوجد لدى المؤسسة هيكل تنظيمي وإداري واضح
3	0.78	3.90	2. يتم تحديد العمل بشكل واضح في كل مراكز المسؤولية
1	0.86	4.34	3. يوجد رئيس قسم او مدير لكل مركز مسؤولية في المؤسسة
7	0.72	3.61	4. يتم إعطاء التفويض التام لكل مسؤول في الأقسام والإدارات المختلفة للقيام بعمليات التخطيط
6	0.73	3.69	5. يوجد توصيف واضح لمراكز الأتفاق والإيراد والاستثمار في الهيكل التنظيمي
5	0.74	3.73	6. يتم تقسيم العمل بشكل واضح بين المستويات الإدارية المختلفة في المؤسسة
4	0.76	3.84	7. يتمتع الموظفون بالكفاءة والخبرة الكافية للقيام بالمهام الموكلة لهم
	0.78	3.912	اجمالي المحور

المحور الثاني: النظام المحاسبي والمتعلق بالفرضية الثانية و تنص على (عدم توافر مقوم النظام المحاسبي بما يسلمهم في تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي) من خلال الجدول (6) تبين انه تتوفر سجلات مالية ودفاتر محاسبية يتم تسجيل فيها كافة العمليات التي تحدث في المؤسسة وجاء في المرتبة الاولى وبمتوسط قدر بـ 4.1923، وبمتوسط نسبي 83.84%، وجاء في المرتبة الثانية أنه يتم تسجيل وحصر كافة التكاليف في كل مركز من مراكز المسؤولية في المؤسسة بمتوسط حسابي قدر بـ 4.0385، وبقية الفترات مبينة في الجدول، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية حيث ان قيمة المتوسط جاءت اعلى من المتوسط النظري 3

الجدول رقم 6 النظام المحاسبي

الرتبة	الوزن النسبي	المتوسط	البيان
1	0.8384	4.19	1. تتوفر سجلات مالية ودفاتر محاسبية يتم تسجيل فيها كافة العمليات التي تحدث في المؤسسة
2	0.8077	4.03	2. يتم تسجيل وحصر كافة التكاليف في كل مركز من مراكز المسؤولية في المؤسسة
3	0.80	4.00	3. يتم تسجيل وحصر كافة الإيرادات في كل مركز من مراكز المسؤولية بالمؤسسة
4	0.7769	3.88	4. يتناسب النظام المحاسبي في المؤسسة مع طبيعة النشاط المؤسسي
5	0.7692	3.84	5. يمكن تتبع كافة التكاليف في المؤسسة حسب كل مركز مسؤولية
6	0.7461	3.73	6. يوجد ربط بين الهيكل التنظيمي والنظام المحاسبي ونظام الموازنات التخطيطية بالمؤسسة
7	0.7341	3.67	7. وضوح القواعد السياسات المالية والمحاسبية في المؤسسة
	0.781	3.90	اجمالي المحور

المحور الثالث: نظام الموازنات والمتعلق بالفرضية (عدم توافر نظام للموازنات في مؤسسات التعليم العالي يساهم في تطبيق محاسبة المسؤولية) من خلال الجدول رقم (7) تبين بأن مؤسسات التعليم العالي تعتمد في تقدير التكاليف والإيرادات على إعداد للموازنات التخطيطية وجاء في المرتبة الاولى وبمتوسط قدر بـ 3.6538 وبوزن نسبي 73.076%، وجاء في المرتبة الثانية بأنه يتم ربط التكاليف والإيرادات بالأشخاص المسؤولين عنها بشكل مباشر بمتوسط حسابي قدر بـ 3.4615 وبوزن نسبي قدر بـ 69.23%، وجاء في المرتبة الاخيرة بأنه يتم إعداد الموازنات التخطيطية من خلال اشتراك كافة الأطراف في مراكز المسؤولية بالمؤسسة وبمتوسط حسابي

3- الاعتماد على استخدام نظام الموازنات التخطيطية كأحد الأساليب الهامة لتقييم الاداء العملي مع ضرورة اشراك كافة مراكز المسؤولية لإعداد هذه الموازنات.

4- إعداد التقارير في كل مراكز المسؤولية واشتراك الجميع في إعداد هذه التقارير.

5- دعم مؤسسات التعليم العالي من قبل الوزارة في تبني تطبيق مفهوم محاسبة المسؤولية.

المراجع:

- [1] اسامة الحارس (2004) اسس المحاسبة المالية قياس بنود قائمة المركز المالي ط 1 عمان دار الحامد
- [2]. آل ادم ، يوحنا، عبدالرزاق ، صالح (2000) المحاسبة الادارية والسياسات الادارية الحديثة، الطبعة الاولى ، عمان ، دار الحامد للنشر [3]. جمعة احمد(2011)، محاسبة التكاليف المعيارية، الطبعة الاولى، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع...
- [4]. حوري، سرحان(2013)، مدى تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الاردنية ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال. العدد 2، المجلد 2 ' الجامعة الاردنية ، الاردن
- [5] سليمان الدلاهمة (2008) تطبيق محاسبة المسؤولية في المستشفيات السعودية الخاصة ، دراسة ميدانية ، مجلة جامعة القدس المفتوحة ، 14 العدد 3 ،
- [6]. صباح ، جابر(2013) محاسبة المسؤولية ودورها في تقييم الاداء في معاهد التعليم التقني ، مجلة جامعة بابل ، المجلد 21، العدد الاول.
- [7] فخر، نواف، محاسبة المسؤولية_والظروف الملائمة لتطبيقها، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ، المجلد 20 ، العدد 1 ، 1998 .
- [8]. كحالة، جبرائيل، حنان. رضوان، المحاسبة الإدارية_مدخل المحاسبة المسؤولية وتقييم الأداء، الطبعة الأولى، إصدار ثاني، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2002.
- [9]. كحيل(2017) مدى امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية، رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة.
- [10]. مرتجي ، احمد رمضان(2007) قياس امكانية تطبيق محاسبة المسؤولية في الجامعات الفلسطينية.رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية غزة.
- [11] مؤيد الفضل ، شعبان عبدالكريم (2003) المحاسبة الادارية ودورها في ترشيح القرارات في المنشأة ، ط 1 عمان ، دار زهوان.
- [12] هيتجر، ليستر، ماتولتس، سيراج، المحاسبة الإدارية، ترجمه حجاج، احمد ، سعيد ، كمال، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2004.

الجدول رقم (9) نظام الحوافز

البيان	المتوسط	الوزن النسبي	الرتبة
1. نظام حوافز للموظفين فاعل ويساهم في تحسين أداء الموظفين	3.65	0.730	2
2. يتم منح الحوافز على أساس العدالة والكفاءة والموضوعية	3.25	0.65	6
3. تشجع الحوافز الممنوحة العاملين على أداء الأعمال بشكل جيد	3.75	0.75	1
4. تمنح الإدارة حوافز مادية ومعنوية للعاملين عند تنفيذ الأعمال المطلوبة في الوقت المحدد	3.28	0.657	5
5. تمنح مكافآت وعلاوات أعضاء هيئة التدريس بشكل دوري	3.5	0.703	3
6. تمنح مكافآت وعلاوات لأعضاء هيئة التدريس للمساهمة في عمليات البحث العلمي	3.36	0.673	4
7. يتوافر رضا لدى العاملين على نظام حوافز ومكافآت	3.1	0.626	7
اجمالي المحور	3.4	0.684	

النتائج والتوصيات

النتائج

1. يتوفر لدى مؤسسات التعليم العالي هيكل تنظيمي واضح ويمكن إن يساهم في تنظيم محاسبة المسؤولية مع ضرورة إعطاء التفويض للعاملين بمراكز المسؤولية.
- 2- يتوفر لدى مؤسسات التعليم العالي نظام موازنات إلا إن هذه الموازنات التخطيطية تحتاج إلى اشراك الجميع في اعدادها وذلك للمساهمة في تطبيق محاسبة المسؤولية .
- 3- يتوفر لدى مؤسسات التعليم العالي نظام محاسبي من سجلات مالية ودفاتر محاسبية، وحصص التكاليف في غالبية المراكز المسؤولية، والحاجة إلى ربط اكبر عند إعداد الموازنات التخطيطية .
- 4- يتوفر نظام حوافز في مؤسسات التعليم العالي يساهم في تحسين أداء العاملين بمراكز المسؤولية إلا انه غير مطبق بشكل يمكن الاعتماد عليه لتطبيق نظام محاسبة المسؤولية
- 5- يتوفر نظام التقارير المالية في مؤسسات التعليم العالي يساهم في تطبيق محاسبة المسؤولية، إلا انه بحاجة إلى ربط بمراكز المسؤولية عند الإعداد.
- التوصيات :
- 1- إعطاء التفويض والصلاحيات لاتخاذ القرارات لكل مسؤول في كل مراكز المسؤولية.
- 2- أن يتم منح الحوافز والمكافآت ومرتبوات أعضاء هيئة التدريس في مواعيدها .